

خطاب صاحب الجلالة
بمناسبة اجتماع المجلس الأعلى للقضاء

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

حضرات السادة :

يطيب لنا أن نترأس بنفسنا هذه الدورة الجديدة من دورات المجلس الأعلى للقضاء في هذه الفترة الحاسمة من تاريخنا القومي التي نبذل فيها نحن وشعبنا أقصى الجهود ونولي وافر الاهتمام لاقامة مؤسسات الدستور ووضع أحكامه موضع التنفيذ.

ونحن نعتقد أن دور رجال القضاء ورسالتهم في هذه المرحلة الجديدة من حياتنا أكبر من كل دور وأسمى من كل رسالة، لأننا نعتبر العدل سواء بالنسبة للأفراد أو للمجتمع أو للدولة ــ الدعامة الأساسية بل حجر الزاوية في هذا البنيان الذي أسسناه من أول يوم على تقوى من الله ورضوان. والذي نريد له بعون الله البقاء والخلود حتى يبقى كياننا الوطني قويا متماسكا، وتوتى الجهود المبذولة لصالح شعبنا ثمارها المنشودة، وينعم كل واحد من المواطنين في كنفه بالحياة الحرة الكريمة.

ولقد حرصنا ونحن نخطط معالم الدستور على تأكيد جميع الضمانات التي أحيط بها العدل منذ فجر الاستقلال، وإضفاء صبغة القدسية على القانون الذي صار أسمى تعبير عن إرادة الأمة، كما حرصنا على إبراز أهمية دور رجال القضاء بانشاء الغرفة الدستورية بالمجلس الأعلى وجعلها مختصة بالنظر في كثير من الأمور الأساسية، أما الشؤون الخاصة برجال القضاء فقد أصبحت بين أيديهم في المقام الأول، إذ صار منتخبوهم في هذا المجلس الذي له وحده النظر في تلك الشؤون ــ أغلبية بحكم الدستور إزاء ممثلي الادارة.

لكن إزاء تضخم هذه المسؤوليات التي أصبحت ملقاة على عاتق رجال القضاء صار حتما على كل من يعمل في الميدان القضائي أن يتفهم من جهته حقيقة دوره وأهميته وأن يقوم به على الوجه الأكمل، فهو دور خطير يتطلب مهارة كبيرة واقتدارا عظيما مثلما يتطلب النزاهة والاستقامة والأمانة والتجرد، فالقضاة ليسوا مؤتمنين على أنفس المواطنين وأمتعتهم وحرياتهم فحسب، ولكنهم مسؤولون أيضا عن حماية القانون وضمان احترامه، وحفظ كيان الدولة وسلامتها وصيانتهما من عبث العابثين وكيد الكائدين.

وكما أن الواجب يفرض عليهم انصاف المظلومين ورد الحقوق إلى أربابها عند الاحتكام اليهم، يفرض الواجب عليهم أيضا أن يسهروا على حماية كيان الدولة واحترام مؤسساتها ومقدساتها وان يكون لقضاة النيابة رد فعل تلقائي كلما شعروا ان القوانين قد خرقت، وأن سلامة الدولة قد هددت وان حرماتها قد انتهكت، وأن يقفوا من العابثين بالقانون موقف المدافع عن النفس وأن لا يتهاون قضاة الاحكام في تطبيق نصوص القانون انتصارا للأمة واحتراما لارادتها المعبرة في القانون، متعاونين مع رجال السلطة التنفيذية في نطاق الاختصاص وفي حدود الحق. والعدل والانصاف على القضاء على كل الشوائب والآفات التي تكدر صفو عيش الأمة وتعرض المواطنين لأخطار المغالطات والتضليلات وتعوق الدولة عن انجاز الأعمال المفيدة لخير الشعب وطبق ارادته،

فإذا فهم رجال القضاء ذلك الدور وقاموا بهذا الواجب نمت في نفوس المواطنين غريزة حب القضاء والاطمئنان اليه والاعتماد عليه ونعم كل مواطن بجو الحرية الصحيح وأمن على نفسه وماله وحريته، وواصلت الدولة في ثقة واطمئنان سيرها الحثيث في سبيل العظمة والرقي والرخاء.

ولتحقيق رسالة القضاء السامية النبيلة يجب على رجاله وكل المنتمين الى سلكه أن يجعلوا من أنفسهم قدوة حسنة لغيرهم في الامتثال للقانون واحترامه والخضوع لأحكامه، والعمل بمقتضياته، وإيثار العدل على هوى النفس، والتزام جانب الحق في الرضا والغضب، فليس يكفي أن يضمن القانون لرجال القضاء الاحترام ويجعل لهم في المجتمع خير اعتبار اذا لم يبرهنوا بحميد أخلاقهم وحسن سلوكهم على أنهم خليقون بالاحترام جديرون بالاعتبار، ان مفهوم النزاهة — التي هي أولى الصفات التي يجب على كل قاض أن يتصف بها — ليس دائما هو التعفف عن قبض الرشوة، بل يمتد هذا المدلول الى التجرد عن الأهواء والميول والاستقلال الفعلي عن جميع التيارات والنزعات، واعتبار القانون وحده أقدس حكم لا يمكن الاخلال به دون الحاق أفدح الضرر وأفتكه بارادة الأمة التي هو أكسير بقائها وسر تماسك كيانها، واستمرار وجودها، ومغزى هذا الوجود ومبناه.

وليست مهمة القاضي كما يخال مهمة زجرية فقط بل هي في الواقع مهمة تربوية تعتمد بالدرجة الأولى على سلوك القضاة أنفسهم وتصرفاتهم وعلاقاتهم الشخصية داخل المجتمع، ورب قدوة حسنة أو كلمة طيبة كانت أفيد أحيانا واجدى من عقاب زجري أو سجن قهري وإذا كان القضاة موكولين الى ضمائرهم، والى نصوص القانون فأول ما يجب عليهم بعد فهم روح القانون وتطبيقه بنزاهة وأمانة هو أن يحافظوا على طهارة ضمائرهم، لأنها المرآة التي تنطبع عليها صورة العدالة بهذه البلاد، واننا لتحرص أشد الحرص على أن تظل هذه الصورة نقية طاهرة خالية من جميع الشوائب والآفات، ليبقى وجه العدالة ببلادنا نقيا، ولتظل العدالة كما أردنا لها أن تكون دائما في خدمة الشعب والمصلحة العامة.

والله ولي التوفيق والسلام.

ألقي بالرباط

الجمعة 20 صفر 1383 — 12 يوليوز 1963